

بيان عن قضية السودان

رقم 1
سبتمبر 2006

التقييم الأساسي للأمن الإنساني
مسح الأسلحة الصغيرة - جنيف



لهذه التوقعات أهمية خاصة نظراً لأن جنوب السودان كان واحداً من أكثر الأماكن خطراً على السكان المدنيين في القرن العشرين. فالجنوب شهد، في تعارض صارخ مع الشمال الذي عرف مؤخراً أعلى معدلات النمو في الناتج الوطني الإجمالي في أفريقيا، ما يقرب على أربعة عقود من الحرب (1956-1972 و1983-2005) كانت لها آثارها المدمرة على حياة الجنوبيين. فخلال عامي 1983 و2002 قدر عدد القتلى بأكثر من مليوني نسمة من السكان، غالبيتهم العظمى (97 في المائة) بسبب الأمراض وسوء التغذية³. واليوم يعتبر جنوب السودان واحداً من أقل الأقاليم تطوراً في العالم⁴، فالغياب الفعلي لبنية صحية أساسية - وبالتالي غياب خدمات صحية عامة - جعل مراقبة معدلات الوفيات ومعدلات المراضة فعلاً مستحيلاً في واقع الأمر⁵.

أهالي ولاية البحيرات يعترفون بحسن تسلحهم

واحد من أكثر عوامل انعدام الاستقرار الأمني في جنوب السودان هو سعة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير النظامية⁶. وعلى الرغم من أهمية التشديد على الأمن المجتمعي، فإن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاص بالجنوب، الذي تدعمه بعثة الأمم المتحدة في السودان، ما زال في مراحله الأولى ويركز تحديداً على المقاتلين وأسْرهم⁷. كما إن محاولات الحركة الشعبية لتحرير السودان لنزع أسلحة المدنيين عنوة أدت إلى اندلاع القتال وتفاقم حالة إنعدام الأمن⁸. وفي الوقت نفسه، لا توجد عملياً معلومات بخصوص الحصول على الأسلحة الصغيرة وامتلاكها وإساءة استخدامها، معلومات يعول عليها ويمكن التحقق منها. فمن غير قاعدة بيانات مؤتمنة، لا يمكن إنجاز مقاربة فعالة ومسئولة وموثقة لتحسين الأمن الإنساني. واستجابة لهذه التحديات باشرت أعداد متزايدة من المختصين والباحثين بإنتاج بيانات من المسوح ذات الطابع الكيفي والكمي ومن جماعات التركيز في محاولة لمعرفة مشاعرهم إزاء السلامة ومدى شيوع العنف المسلح الحقيقي.

إعادة النظر بحالة انعدام الأمن في الجنوب: مسح ولاية البحيرات

إن "التقييم الأساسي للأمن الإنساني في السودان" هو مشروع بحثي متعدد الاختصاصات مصمم لتوسيع الفهم وزيادة الوعي بالسلامة والأمن في جميع أنحاء السودان. تولت منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، التي تتخذ من جنيف

تهديدات مستمرة

شروع حالة من انعدام الأمن الإنساني في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ اتفاقية السلام الشامل

التطلع قدماً، تقييم الضرر

حقق جنوب السودان مكاسب هامة منذ قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش التحرير السوداني والحكومة السودانية بتوقيع اتفاقية السلام الشامل المهمة في مطلع يناير العام 2005¹. لقد استجابت الاتفاقية بمبادئها، التي تنص على وقف إطلاق النار بإشراف دولي، اقتسام السلطة واقتسام الثروة النفطية بشكل عادل، فصل الدين عن الدولة، الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية، وجيش منفصل لجنوب السودان، لعدد من مظالم الجنوبيين الأساسية. كما أن المكافآت المنتظرة من السلام ما زالت عالية. إن تحويل الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حكومة فعالة، ورغم استمرار التحديات، يتوقع أن يجذب، على نطاق واسع، استثماراً أجنبياً مباشراً ومساعدة تنموية وتأميناً في الخدمات الأساسية وتعزيزاً للأمن على الأرض.

جغرافية المسح

إن المسح الخاص بالأسر الذي أنجز في ولاية البحيرات هو أول مسح من ثلاثة مسوح منفصلة، على الأقل، للتقييم الأساسي للأمن الإنساني المخطط اجراؤها عبر السودان. يركز مسح ولاية البحيرات جغرافياً على ست محليات: روميك الشرقية وروميك الوسطى وبيروك الشرقية وبيروك الغربية وكويبيت وولو (أنظر إلى الخارطة). يعتقد إن أكثر من 70 في المائة من نسمة السكان المقدرة بـ880 ألفاً ينتمون، إثنياً، إلى قبيلة الدينكا، والبقية من غور بيل وغوك². وعلى غرار معظم سكان الجنوب، فمجتمعات ولاية البحيرات تتكون من مجاميع مميزة من الأسر الموسعة تعيش جنباً إلى جنب في مجتمعات سكنية. وتشكل الزراعة والرعي مصدرين أساسيين من مصادر للعيش، كما أنهما تشكلان قاعدة تجمعهم الاجتماعي والاقتصادي.

تم اختيار ولاية البحيرات لأنها من المناطق الآمنة نسبياً بالمقارنة مع مناطق أخرى من الجنوب. فقد كانت معقل الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية وشهدت توغلات قليلة نسبياً من قبل الحكومة السودانية في العقد المنصرم. مع ذلك فولاية البحيرات، حالها في ذلك مثل حال العديد من الولايات الأخرى، شهدت تصعيداً في النزاعات المحلية الناجمة من سرقات الماشية والعمل على تأمين مداخل إلى المصادر الطبيعية الشحيحة، خاصة في مواسم الجفاف التي يبلغ فيها المنافسة على الكلاً والماء أوجها.



والعُرفية ووجود مناخ يبيع الإفلات من العقاب، ساهمت في ديمومة المعدلات العالية وغير الاعتيادية للأعمال الإجرامية والعنف المسلح. هذا العدد من تقرير السودان يلقي الضوء على منهجية المسح وطبيعة المستجيبين ثم يتناول بتفصيل أكبر النتائج.

منهجية المسح

التقييم الأساسي للأمن الإنساني هو أول مسح يعني بالضحايا يُباشَر به في جنوب السودان. فابتداءً من أبريل العام 2006، جرى توظيف وتدريب 12 فريقاً من الأهالي، وكل فريق منها يتألف من شخصين. وبغية تحسين معدلات الاستجابة، تألف كل فريق من رجل وامرأة من الأهالي، وطلب من كل منهما إدارة 60 مقابلة في مناطق مختارة سلفاً.

وفي ظل انعدام وجود احصاءات رسمية للسكان، وطنياً وإقليمياً، لبناء عينة تمثيلية، اختيرت مجموعة شبه تمثيلية لأماكن ريفية وشبه حضرية وحضرية في ست محليات من محليات الولاية الثماني. معدل مدة كل مقابلة أكثر من 30 دقيقة بقليل، وأدير 670 مسحاً مما حدد أولياً بـ740.

التقييم الأساسي للأمن الإنساني هو أول مسح يعني بالضحايا يُباشَر به في جنوب السودان

ديمغرافية المسح

- 85 في المائة من المستجيبين تراوحت أعمارهم بين 21 و59 عاماً ومعدل أعمار المستجيبين كان 35 عاماً
- 53 في المائة من المستجيبين أناث
- 73 في المائة من المستجيبين قدموا أنفسهم باعتبارهم من الدينكا وقدام الباقيين أنفسهم باعتبارهم غور بل (10 في المائة) وغوك (8 في المائة)
- 54 في المائة من المستجيبين عاشوا في مناطق حضرية أو مدن صغيرة
- 35 في المائة من المستجيبين من مناطق ريفية تتمتع بتركيز عال من السكان وتتموقع بالقرب من المدن
- 11 في المائة من المستجيبين عاشوا في مجتمعات قروية متباعدة كثيراً

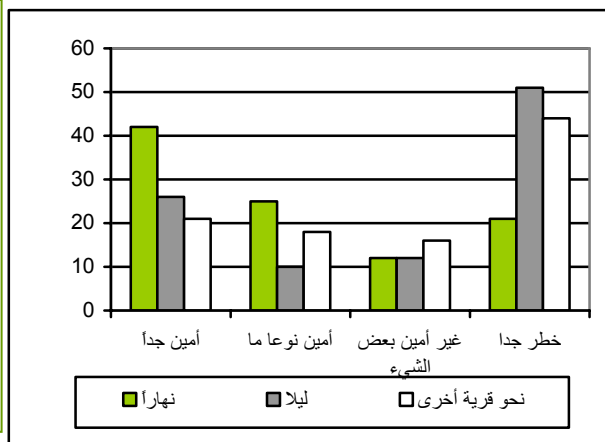
مقراً لها، تنسيق هذا المشروع بمساعدة مالية من وزارة الشؤون الخارجية. وما بين أبريل ومايو من عام 2006 أجرى فريق مسح التقييم الأساسي للأمن الإنساني بالاشتراك مع منظمة باكت كينيا مسحاً خاصاً بالأسر واسع النطاق لتقييم مستويات حالة انعدام الأمن الفعلية والمدركة في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. تبين النتائج الأولية أنه على الرغم من إعلان وقف الأعمال العدائية، إلا إن الأمن بالنسبة للكثير من الجنوبيين ما زال غير محسوس. كما يشير المسح إلى أن أهالي ولاية البحيرات، كما يبدو، مسلحون تسليحاً جيداً، وأن الوفرة الكبيرة للأسلحة الآلية والأسلحة الخفيفة، بالارتباط مع ضعف التدابير الأمنية الحديثة

استخدامها ما زال واسع الانتشار في البحيرات، وهي أقل مستتب وخاضع للسيطرة، بالقياس إلى اقاليم سودانية أخرى، فعلى الأرجح أن تتسم الحالة بإشكاليات أكبر في مناطق أخرى من جنوب السودان. بيد أن ما هو إيجابي إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحمولة خارج المجمعات العائلية أخذت تقل، بحسب التقارير، من 30 في المائة قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل العام 2005 إلى 15 في المائة على وجه التقريب بعد ذلك.

نحو ثلثي المستجيبين يعتقدون أن المجتمعات مسلحة تسليحاً زائداً. ثلاثة وستون في المائة من المستجيبين يعتقدون بوجود الكثير جداً من البنادق في المجتمع، وأن المجموعة الأساس، التي ينظر إليها باعتبارها متسلحة تسليحاً زائداً، هي المدنيون (31 في المائة)، والشباب (19 في المائة)، ثم المجرمون (16 في المائة) والمقاتلون السابقون (13 في المائة). تنطوي هذه النتائج على مغزى ذي أهمية بالنسبة للبرامج الحالية والمستقبلية سواء المتعلقة بنزع السلاح أو المتعلقة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان ومناطق أخرى من العالم. لقد جرى، في حقيقة الحال، تحديد المدنيين والشباب والمجرمين وشركات الأمن الخاصة، بالإضافة إلى المقاتلين السابقين، باعتبارها مجموعات مهمة تستهدفها برامج نزع السلاح المستقبلية.

بخلاف التوقعات، أقل من نصف المستجيبين بقليل يشعرون بأن أمنهم الشخصي تحسن منذ توقيع معاهدة السلام الشامل. سئل المستجيبون مرتين ما إن كان الأمن قد تحسن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. في كلا المرتين أعلن أقل من نصف عدد المستجيبين بقليل أن الأمن تحسن، وقال نحو ثلث المستجيبين بأن الأمن ساء في الحقيقة منذ مطلع العام 2005 (انظر شكل رقم 1)، وزعم أقل من النصف بكثير أنهم يشعرون بالأمان أثناء السير مشياً إلى بيوتهم ليلاً أو عند الذهاب إلى قرية أخرى (انظر شكل رقم 2). وعلى نحو أكثر دراماتيكية، فإن ثلث المستجيبين أعلنوا عدم شعورهم بالأمان عند السير وحيداً خلال النهار.

شكل رقم 2: إلى أي مدى تشعر بالأمان وأنت تمشي وحيداً

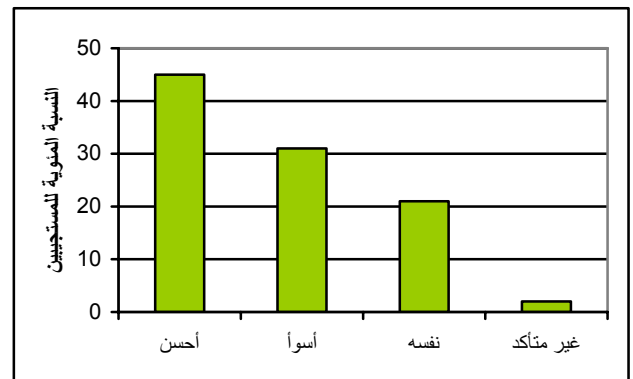


صبي عمره 11 سنة يقوم بدورية حراسة لقبيلته وهو يحمل سلاحاً نارياً. تصوير: ريتشارد غارفيلد

نتائج أولية

أهالي ولاية البحيرات مسلحون تسليحاً شديداً. أقر أكثر من ثلث الذين استجوبوا بأن لديهم أو لدى أحد يقطن في مجتمعهم سلاحاً نارياً. ومن بين الأسلحة الأكثر شيوعاً لدى المستجيبين، ممن أعلنوا عن حيازتهم للأسلحة، هي رشاش آلي هجومي أي كي - 47 (31 في المائة)، مسدسات يدوية (26 في المائة)، بنادق رشاشة (10 في المائة)، مدافع هوائية (4 في المائة)، قذائف القنابل بالدفع الصاروخي (آر بي جي) (1 في المائة). وإذا عرفنا إن حيازة الأسلحة وسوء

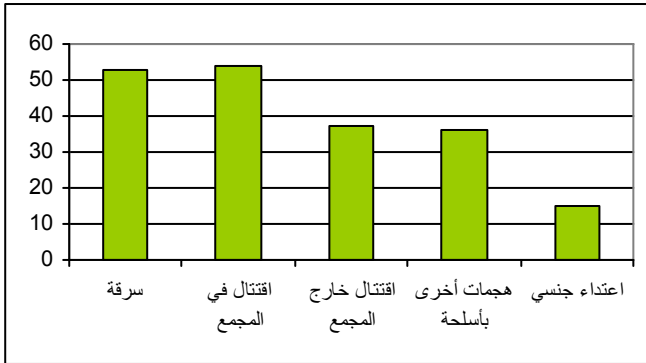
شكل رقم 1: هل تحسن الأمن منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل



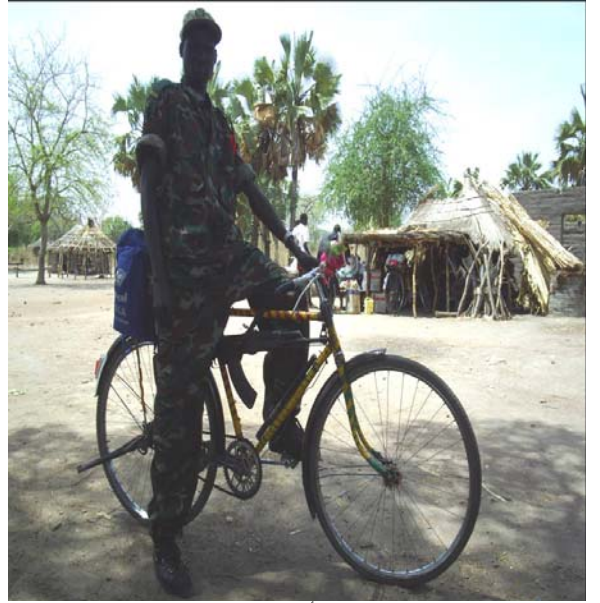
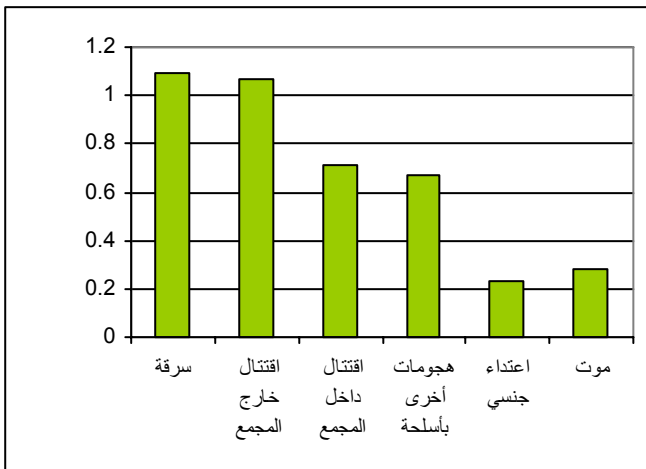
بجروح. كما أن 14 في المائة من بين الذين أصيبوا بجروح بالغة ولديهم القدرة على الحصول على علاج، تلقوا خدمة صحية من أحد أقربائهم أو من الحكيم التقليدي. وأفاد المسح بأنه يرجح أن تؤدي الجروح الناشئة عن إصابات بالأسلحة النارية إلى زيارة المستشفى، بينما يرجح أن يقوم المصابون بجروح من نوع آخر إلى زيارة عيادة طبية أو المعالجة في دورهم.

نزع السلاح والحد من الأسلحة، مضافاً إليهما إصلاح القطاع الأمني وتدريب قوات الشرطة، من أهم أولويات أهالي ولاية البحيرات. أفاد نحو ثلاثة أرباع المستجيبين بأن تقليص أعداد الأسلحة النارية وأسلحة أخرى شبيهة بها سيجعل الناس يشعرون بأمان أكبر. بل أن أكثر من خمس المستجيبين شددوا على اعتبار الأسلحة النارية من أكثر مشاغل جنوب السودان إلحاحاً - متخطياً بذلك حتى أولويات الإقليم الأخرى الملحة مثل تأمين التعليم (20 في المائة) وضعف التسهيلات الصحية (7 في المائة) والبطالة (4 في المائة). وذكر ما يقرب على ثلثي المستجيبين أن لإحداث تحسينات على القطاع الأمني (شرطة وجيشاً) أولوية كبيرة، كما ركز أكثر من النصف على الحاجة لقوات شرطة ذات فعالية أكبر، بينما حدد عشرون في المائة تطوير الجيش باعتباره أولوية.

شكل رقم 3: أسر تعلن عن حوادث عنيفة



شكل رقم 4: معدل الحوادث التي أثرت في الأسر¹⁰



عضو في الميليشيا المحلية يخزن رشاش أي كي - 47 في دراجته. تصوير ريتشارد غارفيلد

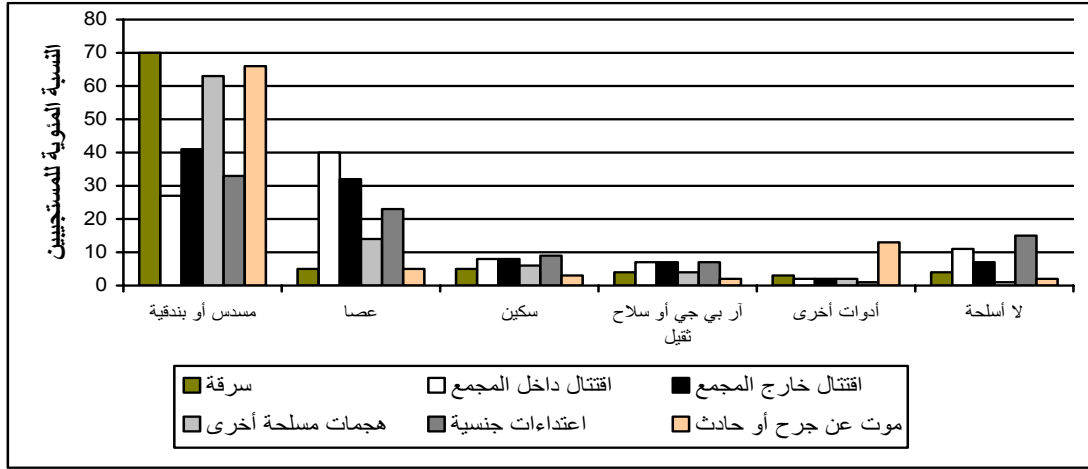
تفشي انعدام الأمن العنيف - السرقة والاختنال أكثر الحالات شيوعاً. أفاد أكثر من نصف الأسر المستجيبة بأنها تعرضت للسرقة واشتبكت في عراك بدني مع آخرين من خارج مجتمعاتها السكنية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل (انظر شكل رقم 3). كما أفادت أكثر من أسرة من بين عشر أسر عانت اعتداء جنسياً خلال الفترة نفسها. حيث أن ثلث هذه الاعتداءات تقترف باستعمال أسلحة نارية⁹. كما زعم نصف المستجيبين تقريباً أن السرقات المسلحة هي من أكثر جرائم العنف شيوعاً منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. وفي الحقيقة، لقد تعرضت كل أسرة، على اختلاف خلفياتها، بما معدله سرقة واحدة، ونحو عراكين اثنين ونحو اعتداء مسلح واحد، على الأقل، منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل (انظر شكل رقم 4). إن أغلبية الضحايا ومرتكبي الجرائم، هم في العشرينيات من أعمارهم كما تفيد التقارير، وأن السرقات والاعتداءات المسلحة والإيذاء الجسدي المميت مردها عموماً نزاع على الماشية. كما أن الموت العنيف غالباً ما يرتبط بـ"القتال مع الأعداء" وهو عادة قتال على الماشية والمراعي ومصادر الماء. أما القتال داخل المجتمعات السكنية فيقتصر دوماً بـ"العصيان"، أو على أكثر ترجيح بعنف الشريك المنزلي والحميم.

الأسلحة الصغيرة المحدد الأساس للأحداث العنيفة. أفاد المستجيبون في المسح بأن الأسلحة النارية (البنادق والأسلحة اليدوية) هي أكثر الأسلحة استخداماً في غالبية الأحداث العنيفة سواء كانت سرقة (70 في المائة) أو اعتداءات مسلحة (63 في المائة) أو حالات موت ناجمة عن جروح أو حوادث (66 في المائة) (انظر الشكل رقم 5). ومن باب المقارنة، أشار المستجيبون إلى أن قذائف آر بي جي والأسلحة الآلية استخدمت في 13 في المائة من حالات الإصابات بالجروح والموت العرضي. ويعد ذلك يقل عن ذلك كثيراً، كما أفاد المستجيبون، جرى استخدام الأسلحة الآلية وقذائف آر بي جي في العراك الناشب داخل المجتمعات أو خارجها حيث تنتشر على نحو واسع البنادق والمسدسات اليدوية والآلات غير حادة مثل العصي.

نحو ربع واحد فقط من الذين ماتوا نتيجة اعتداء عنيف تلقوا علاجاً طبياً. بحكم المسافات البعيدة التي يجب أن تقطع لبلوغ

أماكن ذات تسهيلات صحية، وهي على بعد خمس أو ست ساعات على العموم، فإن معظم الذين ماتوا نتيجة جروح (74 في المائة) ما كان بوسعهم التماس العلاج الطبي إثر إصابتهم

شكل رقم 5: الأسلحة المستعملة في حوادث عنيف



لقد تعرضت كل اسرة بما معدله لسرقة واحدة، ونحو عراكين اثنين ونحو اعتداء مسلح واحد، على الأقل، منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل

تبنى اتفاقية السلام الشامل، إذ ينبغي للمساعي المبذولة في عملية نزع السلاح أن تستفيد من الإرادة الحسنة هذه وضمنان اتسام الأنشطة بالشفافية والإعلان عنها بشكل جيد. ولا بد من التذكير بأن العديد من الأهالي ما زالوا يحتفظون بسلاحهم بدافع "السلامة" (الشخصية) في ظل غياب حضور أمني شرعي وقوي وحقيقي أو عدم وجود نزع سلاح بالمثل في المناطق المجاورة.

3. يجب أن يصاحب أي برنامج مستديم لنزع السلاح تحسينات ذات معنى ومحسوسة في القطاع الأمني. حدد أهالي ولاية البحيرات مراراً وجود شرطة وجيش أكثر فعالية باعتبار ذلك مهماً جداً في تحسين شعورهم الشخصي والعائلي بالأمن، فغياب مثل هذا الشعور في الوقت الراهن يعمل على تغذية أحاسيسهم بالحاجة إلى تسليح أنفسهم. فسياسات نزع سلاح المدنيين وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب الشروع بها بالتوازي مع القيام ببرامج حقيقية لإصلاح وتدريب البوليس بالارتباط مع السكان المحليين بقدر الامكان.

4. التنافس على قلة الموارد - لا سيما الماشية والمراعي ومصادر المياه - ما لبثت عاملاً أساسياً في انعدام الأمن في الأقليم، وهذا يتطلب سياسة خاصة وانتباها مبرمجاً. ينبغي على السياسات المستقبلية الخاصة بنزع السلاح وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تفرّ وتستجيب للطبيعة الموسمية للعنف المسلح، فهو يبلغ ذروته خلال موسم الجفاف. زد على ذلك أنه يجب أن تصحب مثل هذه البرامج استراتيجيات محلية لحسم النزاعات والحيلولة دون وقوعها مع إيلاء اهتمام لـ "محفزات" الطلب على الأسلحة الصغيرة والترتيبات الأمنية الحالية وإن كانت غير فعالة.

الدلالات السياسية

بالرغم من أن مسح التقييم الأساسي للأمن الإنساني في ولاية البحيرات ليس تمثيلاً لكل اقليم جنوب السودان، إلا أنه يكشف عن دلائل سياسية عميقة للفاعلين المحليين والفاعلين من منظمات متعددة الأطراف ومنظمات ثنائية الطرفين. يكشف المسح، على الرغم من التباين الشاسع بين مستويات انعدام الأمن في الجنوب ومناطق أخرى من السودان مثل اقليم دارفور، الذي يحظى بتغطية إعلامية أكثر، عن المخاطر الأمنية الحقيقية والمستمرة التي يجابهها، على صعيد يومي، سكان جنوب السودان.

فالمسح يظهر، بخلاف التوقعات، بأن انعدام الأمن إزداد سوءاً بالنسبة للكثيرين في ما بعد مرحلة اتفاقية السلام الشامل، مما يؤكد على أهمية تسليط الضوء مجدداً على ما يقع في الجنوب. كما يكشف مسح التقييم الأساسي للأمن الإنساني عن مجموعة من العلامات والمؤشرات القابلة للقياس التي يمكن استخدامها كمرجعيات لتقييم التغيرات الناشئة في الحالة الأمنية من مدى قصير الأمد إلى مدى متوسط الأمد. وأخراً، فإن القيمة الحقيقية لبرنامج نزع السلاح وكذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، تظهر من خلال المدى الذي يعالج فيه انعدام الأمن واقعياً أو إدراكياً.

1. برامج نزع السلاح طوعياً وتبادلياً بعيدة المدى - بالضد من نشاطات متفرقة لجمع الأسلحة بالقوة - هي ضرورة لمعالجة انعدام الأمن. مساع لنزع السلاح كهذه ينبغي أن تركز على الأسلحة الآلية وقذائف القنابل بالدفع الصاروخي (أر بي جي) والذخيرة وعلى أن تعتمد معياراً مناسباً خاصاً بكل دولة.

2. يبدو أن العديد من أهالي ولاية البحيرات يتقبلون برامج تضع في أولوياتها نزع سلاح المدنيين الطوعي من المؤشرات الإيجابية غير المباشرة على استعداد الأهالي لتقليص اعتمادهم على الأسلحة النارية هو الانخفاض البارز في حمل السلاح بشكل علني منذ

الهوامش:

المدارس الابتدائية. وينخفض هذا المعدل إلى 1 في المائة عند الفتيات. أنظر مثلا بعثة التقييم المشتركة (جام)، تقارير مجموعات، مجلد 3، متوفر على الموقع www.unsudaning.org، وجام 2005، "إطار عمل لسلام وتنمية مستديمين واستئصال الفقر"، مجلد 1 متوفر www.unsudaning.org.

⁵ معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي كان 2 في المائة خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وزاد هذا المعدل إلى 6 في المائة إثر اكتشاف النفط بحسب البنك الدولي.

⁶ مسح الأسلحة الصغيرة تتبع عموماً تعريف "الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" كما نص عليه تقرير مجلس الخبراء الحكوميين حول الأسلحة الصغيرة. انظر www.un.org/Depts/dar/firstcom/SGreport52/a52298.htm1

⁷ أنظر مثلاً روبرت ماغه 2006، "نظرات في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان" شبكة التطبيق لإنسانية www.odihpn.org.uk/report.asp?ID=2795.

⁸ انظر مثلاً شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، 2006، "السودان: هشاشة نزع السلاح في الجنوب"، 3 أغسطس، www.irinnews.org/S_report?ReportID=54959&SelectRegion=East_Africa.

⁹ على الأرجح ألا يجري التبليغ عن الاعتداء الجنسي والاعتصاب، خاصة حين يقوم رجل من فريق المسح بمساءلة مستجيبة أو إذا كان أحد الأفراد حاضراً خلال المقابلة.

¹⁰ بالتعارض مع الأسئلة الأخرى التي تستفسر عن الأحداث التي أعقبت اتفاقية السلام الشامل (14 أو 15 شهراً قبلاً)، فإن السؤال الخاص بمقتل عضو من العائلة يغطي فترة مدتها خمس سنوات وعليه لا يمكن أن يستخدم هذا لتحديد أي اتجاهات منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل. إن معدل 10 في المائة المعطى هنا هو تكييف رياضي لبيانات تغطي فترة مدتها خمس سنوات لتمثل فترة مكافئة لها مدتها 15 شهراً.

يتناول هذا العدد من تقرير السودان بحثاً قام بتنسيقه كل من ريتشارد غارفيلد، وهو دكتور في الصحة العامة، وهنريك اتش بيندكسن وهو بروفييسور عيادي للتمريض العالمي في مدرسة التمريض التابعة لجامعة كولومبيا، وهو المسئول الأول عن محتويات هذا البحث. كما ساهم في هذا العدد كل برونو تشاتنو، كلير ميكفوي، كليليا ميتلير، روبرت ماغه. أما إميل لبيران فقد قام بتحرير التقرير و عملت تانيا إينولكي على تنقيقه لغويا وإخراجه.

¹ تتألف اتفاقية السلام الشامل من عدة اتفاقيات منفصلة وضعت بتاريخ 31 ديسمبر العام 2004 ووقعت في احتفال رسمي يوم 9 يناير العام 2005. تتضمن الاتفاقيات: بروتوكول مشاكوس (20 يوليو 2002)، اتفاقية الترتيبات الأمنية (25 سبتمبر 2003)، اقتسام الثروة (7 يناير 2004)، بروتوكول اقتسام السلطة (26 مايو 2004)، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق (26 مايو 2004)، بروتوكول حسم نزاع أبيي (26 مايو 2004)، وسائل تنفيذ بروتوكول اقتسام السلطة (31 ديسمبر 2004)، وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه (31 ديسمبر 2004).

² أنظر إلى موقع www.unsudaning.org للحصول على أفضل معلومات سكانية وديمغرافية متوفرة.

³ أنظر، مثلاً، إلى بيثني لاسينا ونيلس بيتر غليدنتش "مراقبة الاتجاهات في النزاعات العالمية: قاعدة بيانات جديدة لموتى المعركة"، المجلة الأوروبية للسكان، سنة 2005، مجلد 21، عدد 2-3، ص 145-166.

⁴ معدل الوفيات عند الولادة هو 1700 لكل 100 ألف مولود، وهو أعلى بكثير من ثلاث مرات في شمال البلاد. أقل من 400 ألف (29 في المائة)، مما مجموعه 1.4 مليون طفل ممن هم في سن الدراسة بالجنوب، مسجلون في المدارس في نهاية 2003، كما أن 2 في المائة أموا فقط التعليم في

سيعمل التقرير على إنتاج تقارير وأوراق عمل في الوقت المناسب وسهلة الاستخدام في اللغة العربية والإنجليزية، وستظهر على الموقع التالي: www.smallarmssurvey.org تقوم وزارة الشؤون الخارجية الكندية بدعم مشروع التقييم الأساسي للإنساني.

للاتصال بنا

للحصول على مزيد من التفاصيل أو للتعليق اتصل بكلير مكفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للإنساني على البريد الإلكتروني: mcevoy@hei.unige.ch



Sudan Human Security
Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

زوروا www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان)



مشروع التقييم الأساسي للإنساني

ملخص المشروع

التقييم الأساسي للإنساني في السودان برنامج بحثي مدته سنتان (2005-2007) تديره منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، وهي مشروع بحثي مستقل تابع لمعهد الخريج للدراسات الدولية. لقد طور هذا المشروع بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وشبكة واسعة من شركائنا من المنظمات غير الحكومية العالمية والسودانية. إن مشروع التقييم الأساسي للإنساني، يعمل من خلال إنتاج البحوث التجريبية وتعميمها على دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج إصلاح القطاع الأمني وسياسة الحد من الأسلحة لتعزيز الأمن. قام بهذا التقييم فريق ذو اختصاصات متعددة، إذ اشترك فيه مختصون إقليميون وأمنيون وفي الصحة العامة. سيعاين التقييم التوزيع المكاني للعنف المسلح في أرجاء السودان ويقدم نصيحة تتعلق برسم السياسات لمعالجة انعدام الأمن.

تقرير السودان مصمم لتقديم لقطات دورية لبيانات قاعدية. وستركز الأعداد المستقبلية للتقرير على الجماعات المسلحة والإتجار بالأسلحة الصغيرة ونقلها من السودان وإليه، كما سيركز على الترتيبات الأمنية المحلية ومعدلات الضحايا.